

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

## الانتقالي يقر قانون المصارف الإسلامية .. والمركزي ينتظر نشره في الجريدة الرسمية

ص 02

## السيناريوهات الثلاثة لعملية إصلاح الدعم

ص 05



اجتماع المحافظ مع المعتمدين بفندق ريدسون بلو

### التحقيق فيه مبذء هارون ومنظومة «فلكس كيوب»

## المركزي يلغي القرار 124 بعد تجميده

بأجندة وإدارات داخل مصرف ليبيا المركزي . الجدير ذكره أن مصرف ليبيا المركزي في بيانه الذي أصدره أثناء فترة اعتصام موظفيه الشهر الماضي قد جمّد القرار المذكور ووعد بتكليف هيئة استشارية متخصصة تتولى تقييم كفاءة المدراء الحاليين على أداء واجباتهم المهنية وكذلك قبول طلبات الموظفين الذين يرون في أنفسهم القدرة والكفاءة على تولي مناصب قيادية لإجراء التقييم ومن ثم اختيار الكفاءات القيادية القادرة على تسيير المصرف المركزي .

موظف من حيث الكفاءة والأداء المهني . وناقش السيد المحافظ مع الموظفين المعتمدين في جو من الشفافية والصراحة مطالبهم والتي من بينها التحقيق في مبنى هارون بالظهرة ، وما رأوا أنه تجاوز في تقدير سعر شراء المبنى وتكاليف صيانه ، وكذلك التحقيق في التعاقدات المبرمة مع منظومة المصارف «فلكس كيوب» ، وما تبين لهم من وجود تكاليف باهضة تفوق التكلفة الحقيقية للمنظومة . وألقى السيد المحافظ استجابة لمطلب المعتمدين القرار 124 بتصيب مجموعة من المدراء

أشار محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد الصديق عمر الكبير إلى وجود فجوة كبيرة بين المواطنين والمدراء نتج عنها انعدام الثقة بينهما ، معترفاً بعدم وجود كفاءات في المناصب الحالية بالمصرف المركزي . واقترح الكبير في اجتماع بفندق ريدسون بلو جمعه يوم 2012/6/4 بموظفي مصرف ليبيا المركزي الذين كانوا في حالة اعتصام بأن يحذو المركزي حذو وزارة الانصاف في الاستعانة بأحد المكاتب الاستشارية المعترف بها دولياً لتقييم العاملين من المدير إلى أصغر

### مفتتح

#### «تدلي»

أرى في هذا (الحراك) المتنوع الذي يسود مجتمعنا في هذه الفترة أمراً موجياً جداً ، على عكس كثير من وجهات النظر التي ترى فيه عكس ذلك ، أراه دليلاً على وجود (حياة) في مجتمعنا بعيداً عن سكون الأفكار الميتة إما ترغيباً أو ترهيباً ..

لا أرى - أيضاً - في مقابلة هذا الحراك بعلاج بسيط : لكي لا تنتقد ، لا تخطيء ولكي لا تخطيء ، ببساطة لا تعمل .. !!

هذا العلاج سيؤدي إلى توقف دواليب الحركة وقللة دوران الدم في جسد المجتمع ، وتدرجياً إلى غياب نبضه ، وتوقف قلبه ، وهي وصفة سحرية لتموت إرادة الفعل وحيوية التغيير ، وتختلط طرق التقييم والقياس .

علاج آخر جرب من قبل كثيرين ، وفي كل مرة ، يثبت أنه مسكن قوي للألم (الحراك) لكنه مبيت على المدى البعيد ، وهو - محاولة إرضاء الجميع . أعلم جيداً أنّ الكثيرين في هذه اللحظة يريدون داخلهم : إرضاء الناس غاية لا تدرك ..

حراك المجتمع القائم الآن وفي صورته السلمية ، والمدنية والحضارية ، ظاهرة موجبة ، وسيعرف من خلالها : الغث من السمين ، وما سيذهب جفاءً ، وما سيمكث في الأرض ..

هذا ما يجب أن تكون عليه رؤية المسؤول ، ومهما كلفه من ثمن ، فالسفينه تحتاج إلى قائد ماهر وقت اشتداد العواصف لا وقت الإبحار المريح !!

كتبٌ كثيرة كتبت في هذا المجال ، وتجارب سابقة حدثت أيضاً ، ومن المُغري اللجوء إلى هذه الحلول الجاهزة ، والوصفات المعروفة ووضعها دليل عمل لمؤسساتنا ، لكن كل ذلك وفي الحالة الليبية يكون كلزوم ما لا يلزم ، فهذا الحراك جاء بعد أن فقد الأمل وطننا أنه لا مفر من عبودية أبدية ..

لذا علينا أن نتقبل ما يفعله طفلنا الوليد بعد أن حملته أمه (ليبيا) في رحمها إحدى وأربعين سنة ، والتي لأجل عيونها تقبل : أن تعمل ، وتخطيء ، وتنتقد ، وأن نعي أنّ لكل مرحلة شهداء : معركة التحرير ، وشهداء معركة الإعمار ، لأجل مستقبل أفضل لهذا الوليد ، ويزراً بوالدته .. ليبيا .

ليبيا نهضت جميعاً : تدلي ..

رئيس التحرير

## المركزي يدعو المواطنين والشركات إلى عدم التردد في ايداع أموالهم



دعا مصرف ليبيا المركزي المواطنين ورجال الأعمال والشركات والتشاريكات وأصحاب المحال التجارية وأرباب المهن والحرف المختلفة إلى عدم التردد في ايداع أموالهم بالمصارف لضمان حمايتهم وتوظيفها في تنمية القطاع الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو وارساء مبدأ الثقة المتبادلة في القطاع المصرفي الليبي من أجل بناء ليبيا الجديدة على أسس راسخة . جاءت هذه الدعوة في سياق البيان الذي تلاه المحافظ الصديق عمر الكبير يوم الخميس الموافق 2012/6/7 أمام وسائل الإعلام وحشد من الصحفيين ، والذي أعلن فيه عن رفع القيود المفروضة على السحب النقدي من الحسابات الجارية بكافة المصارف التجارية وفروعها في ليبيا اعتباراً من 6/7 موضحاً في البيان بأن لجنة السياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي ، قد عقدت عدة اجتماعات دورية ناقشت خلالها بند «مراقبة مستوى السيولة في السوق المحلي» وتأكد من خلال ذلك توازن حركة الإبداعات والسحوبات لدى المصارف التجارية .

وأشار الكبير إلى أن الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي تدعم بشكل مناسب حركة السيولة وانتظامها .

التفاصيل ص 2

## برق الليل : نعمل على توفير خدمات الدفع الإلكتروني

ص 03

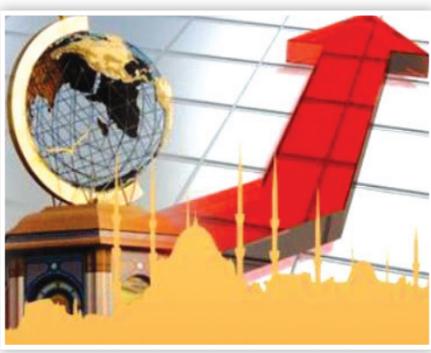
## تجميد الحسابات المملوكة من الخزنة العامة

ص 02

## مصرف ليبيا المركزي يحذر من التعامل بالعملة الورقية من فئة 50 دينار



حذّر مصرف ليبيا المركزي من استمرار تعامل بعض الأشخاص بالورقة النقدية من فئة الـ «الخمسين دينار» رغم سحبها من التداول . وأكد المصرف في بيان أصدره يوم الاثنين الموافق 6/11 وتلقت جريدة مصارف نسخة منه على أن هذا الأمر يشكل مخالفة للنظم النقدية المعمول بها وتعرض مرتكبها للمسؤولية القانونية .



## مشروع الصيرفة الإسلامية في ليبيا

### بين أحلام الأمس وحقائق اليوم

لطالما حلم الليبيون بالتغيير نحو الأفضل ، الأفضل في كل شيء ، في شكل الدولة وأنظمتها وفي من يدير تلك الدولة ويسير دفتها ، وقد حَمَلَتْ ثورة السابع عشر من فبراير تباشير ذلك التغيير الذي يَحْمِلُ به كل الليبيين منذ عقود . من هنا كان توجُّه مصرف ليبيا المركزي نحو التطوير والتجديد للقطاع المصرفي خياراً استراتيجياً ؛ فسعى إلى العناية بكل ما من شأنه تطوير القطاع المصرفي الليبي من خلال خطة متكاملة مدروسة تحقِّق مقاصد التنمية والنهوض ، وتعالج آثار الحقبة الماضية وما نتج عنها . وقد كان إقرار قانون الصيرفة الإسلامية واعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي عنصراً أساسياً في هذا المشروع التطويري ، وخطوة جادة على الطريق .

إن هذه الخطوة المباركة لم تكن هي البداية بل كانت تتويجاً تلك البداية التي تتمثل في صدور قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (3) لسنة 2012 بتشكيل لجنة استشارية عليا لشؤون الصيرفة الإسلامية ، وقد كُفِّت تلك اللجنة التي ضمَّت عدداً من الخبراء والمتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية وفي العمل المصرفي وفي القانون بعدة مهام كان أولها وضع قانون خاص يُضْمُّ إلى قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 لتوفير البيئة القانونية الملائمة لتسيير أعمال المصارف التجارية التي باشرت تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية ، كما كُفِّت اللجنة إضافة إلى ذلك بإعداد خارطة طريق للتحوُّل المصرفي السلس والآمن ، إضافة لتقديم الدعم الفني المطلوب لتأسيس نظام مصرفي إسلامي متكامل ، يفيد من التجارب السابقة ويضيف إليها آخر ما توصل إليه الخبراء والمتخصصون في هذا الشأن ، مع مراعاة الخصوصية الليبية .

وفي سياق إعداد القانون ، قامت اللجنة العليا بعرض مشروع القانون على عدد من الخبراء والمتخصصين في الداخل والخارج كما أقامت ورشة عمل لمناقشة المشروع ، حَضَرَهَا سماحة مُفتي الديار الليبية الشيخ د. الصادق الغرياني ، ولضيف من الخبراء وبعض وزراء الحكومة الانتقالية المؤقتة وأعضاء من المجلس الوطني الانتقالي ولجنته القانونية . وبمجرد اعتماد القانون شرعت اللجنة في المرحلة الثانية حيث تمَّ تشكيل ستة لجان فنية متخصصة تضم في عضويتها عشرات المُتخصِّصين والخبراء المحليين يتعاونون مع خبراء من الخارج ، وتعمل هذه اللجان الفرعية على المحاور التالية :

المحور القانوني ، ويتكفل بإعداد ما يتعلق بالنظام الأساسي للمصرف الإسلامي ، وعقد التأسيس .  
المحور الهيكلية والتنظيم والنظم .  
محور النظام المحاسبي والمالي والمعايير واللوائح المتعلقة بها .  
محور أدلة المنتجات المصرفية الإسلامية .  
محور تقنية المعلومات والمنظومات .  
محور التدريب والتطوير المصرفي للموارد البشرية .

وقد شرعت هذه اللجان فعلاً وبدأت العمل على وضع خطتها التفصيلية وميزانياتها التقديرية . من ناحية أخرى تناقش اللجنة حالياً بالتعاون مع بعض الخبراء والمؤسسات الدولية تصوراً عملياً لخارطة التحول إلى المصرفية الإسلامية ، من خلال وضع عدَّة معايير ومتطلبات تنظم ذلك التحوُّل المنشود ، لضمان تحوُّل آمن من جهة ، وليكون التحوُّل مُعبراً عن فكرة الصيرفة الإسلامية الصحيحة ويُقدِّم نموذجاً متكاملًا غير مُشوَّه ولا ناقص .

## رفع القيود المفروضة على السحب النقدي من الحسابات الجارية بكافة المصارف التجارية

### المركزي يدعو المواطنين ورجال الأعمال والشركات إلى عدم التردد في إيداع أموالهم

## الانتقالي يقر قانون المصارف الإسلامية .. والمركزي ينتظر نشره في الجريدة الرسمية

2012/06/07 م .  
كُلَّ المعطيات تؤكد تعزيز الثقة في المصارف المحلية واطمئنان المودعين وأصحاب الحسابات الجارية ، مما يدعم أهمية اتخاذ القرار بشأن رفع القيود المفروضة على السحب النقدي من الحسابات الجارية بكافة المصارف التجارية وفروعها في أنحاء ليبيا الحبيبة اعتباراً من هذا اليوم الموافق 2012/06/07 م .

وفي الوقت الذي نُعلن فيه رفع القيود عن السحب النقدي من الحسابات الجارية ، فإن مصرف ليبيا المركزي يتوجه إلى كل المواطنين ورجال الأعمال والشركات والتشاريكات وأصحاب المحال التجارية وأرباب المهن والحرف المُختلفة ، ويهيب بهم عدم التردد في إيداع أموالهم بالمصارف لضمان حمايتها ، ولتوظيفها في تنمية القطاع الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو وإرساء مبدأ الثقة المتبادلة في القطاع المصرفي الليبي من أجل بناء ليبيا الجديدة على أسس راسخة .  
(والله المُوفِّق والمُستعان)

صدر في طرابلس بتاريخ :  
2012/6/7

الإعلامي :  
بيان إعلامي عن مصرف ليبيا المركزي بشأن رفع القيود على السحب النقدي من الحسابات الجارية

في إطار الاجتماع الدوري للجنة السياسات النقدية بمصرف ليبيا المركزي التي كان آخرها يوم الاثنين ، الموافق 2012/06/04 م ، حيث تمَّ استعراض جدول أعمال الاجتماع بند (مراقبة مستوى السيولة في السوق المحلي) والذي تبين منه توازن حركة الإيداعات والسحوبات لدى المصارف التجارية ، وإنَّ الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي تدعم بشكل مُناسب حركة استقرار السيولة وانتظامها ، وكذلك بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة في اجتماعه يوم الخميس ، الموافق



وذلك بعد رفع القيود على السحب النقدي . وأعلن بأن المجلس الوطني الانتقالي قد أقر قانون المصارف الإسلامية وينتظر نشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافداً .. موضحاً أن المصرف شكل لجنة مركزية لتنفيذ الصيرفة الإسلامية ولها لجان فرعية متفرعة مازالت تدرس هذا الموضوع الحيوي المهم لأن المصارف الإسلامية تتطلب قدرات بشرية وكوادر وأنظمة مميزة .

وبخصوص عملة ليبيا الجديدة أوضح أن طباعة عملة ورقية جديدة وإصدارها يتطلب ستة شهور وأن الاتصالات متواصلة مع الشركات العالمية بالخصوص . وأشار المحافظ إلى أن مصرف ليبيا المركزي شكل لجنة تدرس طلب رفع الفوائد عن السلف وستقدم مقترحاتها قريباً .. وفيما يلي نص البيان

أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد «الصادق عمر الكبير» ، رفع القيود المفروضة على السحب النقدي من الحسابات الجارية بكافة المصارف التجارية وفروعها في ليبيا اعتباراً من يوم الخميس 2012/6/7 .

وقال المحافظ في بيان صحفي ألقاه ظهر يوم الخميس 6-7 بحضور حشد كبير من الإعلاميين (إن كل المعطيات تؤكد تعزيز الثقة في المصارف المحلية واطمئنان المودعين وأصحاب الحسابات الجارية لعمل المصارف) ، كما وأوضح السيد «الكبير» أن لجنة السياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي عقدت عدة اجتماعات دورية ناقشت خلالها بند «مراقبة مستوى السيولة في السوق المحلي» وتؤكد من خلال ذلك توازن حركة الإيداعات والسحوبات لدى المصارف التجارية .

وأشار إلى أن الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي تدعم بشكل مناسب حركة استقرار السيولة وانتظامها . وأهاب المحافظ المواطنين ورجال الأعمال والشركات والتشاريكات وأصحاب المحال التجارية وأرباب المهن والحرف المختلفة عدم التردد في إيداع أموالهم بالمصارف لضمان حمايتها ، ولتوظيفها في تنمية القطاع الاقتصادي

## في اجتماعه الرابع مصرف ليبيا المركزي يناقش حزمة من التقارير والمقترحات

### ويبحث القضايا المرفوعة على المصرف الليبي الخارجي... ومخالفات ضوابط بيع النقد الأجنبي على مصرف الصحاري



الاعتصام .  
كما استعرض الاجتماع بياناً حول التحسن الواضح في معدلات السيولة النقدية، سواءً بخزينة الإصدار بمصرف ليبيا المركزي أو لدى المصارف التجارية، وهو ما حدى بالمجلس إلى اتخاذ قرار برفع القيود المفروضة على السحب النقدي، وناقش مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي آلية عمل الموقع الإلكتروني للمصرف عبر شبكة المعلومات الدولية ، حيث تم استدعاء المشرفين على مكتب الإعلام للتأكيد على ضرورة تحديث الموقع بشكل يومي، مما من شأنه أن يعطي صورة واضحة عن كافة التطورات اليومية .  
كما أبدى المشاركون في الاجتماع ملاحظاتهم عن الاقتراح المطروح على جدول الأعمال بشأن تخفيض الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدي للائتمادات المستتدية، وتنظيم مؤتمر وطني عن قطاع المصارف في الفترة القادمة .

موظفي المصرف خلال الأيام القليلة الماضية، مشيراً إلى مطالب المعتمدين وما اتخذته إدارة مصرف ليبيا من إجراءات لمعالجة المشاكل التي أدت إلى تنظيم

ناقش مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي خلال اجتماعه الرابع للعام الجاري، الذي عقد الخميس 6-7-2012، المذكرتين المقدمتين من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بشأن مخالفة مصرف الصحاري، لضوابط بيع النقد الأجنبي، بالفرع الرئيسي وفرع الخدمات الإسلامية (الرشيدي) .  
من جهة أخرى ناقش الحاضرون التقارير والمقترحات المدرجة على لائحة بنود الأعمال، بما في ذلك مقترح إدارة الحسابات حول توزيع الأرباح لميزانية المصرف عن السنة المنتهية في 31-12-2008، والتقرير الموجز عن قضايا المصرف الليبي الخارجي، والدعاوى المرفوعة على بعض مساهماته الخارجية .  
وفي مستهل الاجتماع عرض السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي في بيانه الاعتصام الذي نظمته

## محافظ مصرف ليبيا المركزي يلتقي سفير الإمارات لدى ليبيا



والإرتقاء بها إلى مراحل متقدمة مرحباً بالاستفادة من خبرة الإمارات الناجحة في المجال المصرفي خاصة في ظل بناء الدولة الليبية الجديدة ، مشيراً إلى أن البنك يسعى لتحديث قانون البنوك لعام 2005م وهو أول قانون يسمح للبنوك الأجنبية بالعمل في ليبيا ، موضحاً أنه بالإمكان خلال الوقت الحاضر بإقامة شراكة مع البنوك المحلية في هذا الصدد .

إلتقى السيد الصديق عمر الكبير محافظ مصرف ليبيا المركزي سعادة / سعيد عبيد الكعبي سفير دولة الإمارات لدى ليبيا صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/6/5 بمقر إدارة المصرف بطرابلس ، وتم بحث دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين ليبيا ودولة الإمارات العربية في المجال المصرفي ، حيث تم التطرق خلال اللقاء إلى موضوع إمكانية فتح فروع للمصارف الإماراتية في ليبيا وخصوصاً المصارف الإسلامية وذلك بعد إقتراح المصرف المركزي الليبي على إدخال نظام مصرفي إسلامي وموافقة المجلس الوطني الانتقالي على إصدار قانون للمعاملات المصرفية الإسلامية في ليبيا . من جانبه أكد الصديق الكبير على عمق العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين وضرورة دعمها وتطويرها

## مصرف ليبيا المركزي

### تجميد الحسابات الممولة

### من الخزنة العامة

لاحظ مصرف ليبيا المركزي عدم التزام بعض المصارف التجارية بتنفيذ الكتاب رقم (1/28) المؤرخ في 28-8-2011 ، بشأن تجميد حسابات الجهات والشركات العامة والجهات الممولة جزئياً أو كلياً من الخزنة العامة سابقاً .

وأعلن مصرف ليبيا المركزي في رسالة وجهها إلى المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي ، عن استمرار سريان تجميد هذه الحسابات حسب الكتاب المشار إليه حتى إشعار آخر ... وحدد المصرف شروط وإجراءات الإفراج عن هذه الحسابات بضرورة صدور موافقة من وزارة المالية وتقديم بيان بأسماء مدراء تلك الجهات وأسماء المخولين بالتوقيع على هذه الحسابات ، حيث تجرى إحالة موافقة وزارة المالية عن طريق إدارة الرقابة على المصارف والنقد ...

ونبه مصرف ليبيا المركزي ، إلى ضرورة التزام المصارف بمار ورد في الكتاب المشار إليه أعلاه ، والتقيد بالإجراءات اللازمة للإفراج عن تلك الحسابات...

يشار إلى أنه حسب قرار مصرف ليبيا المركزي المشار إليه والصادر بتاريخ 28 أغسطس 2011 قد حدد تجميد جميع حسابات الجهات والشركات العامة والجهات الممولة جزئياً أو كلياً من الخزنة العامة لدى جميع فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس ...

## محمد عبدالله برق الليل مدير عام شركة الصرافة والخدمات المالية

## نعمل على توطین خدمات الدفع الإلكتروني وتعميم بطاقة النمو

ورأى في جانب آخر من حوارنا أن تنظيم بيع العملة يحتاج إلى عمل وجهد دووبين ، مؤكداً أن الشركة حالياً تسعى لتوفير خدمات الدفع الإلكترونية حتى يتم تحاشي الازدحام والوقوف في طوابير .  
برق الليل في حوارنا مع جريدة مصارف أشار إلى أن الشركة تسعى إلى تفعيل الجزء الثاني من اسمها ، وألا تعتمد على بيع النقد فقط .. منوهاً إلى ضرورة التركيز على ثقافة الخدمة ، والشركة حسب قوله جادة في جعل بطاقة النمو مقبولة في المحال التجارية والمكاتب الخدمية وأجهزة الدولة .

أسئلة ما انفكت تدور حول شركة الصرافة والخدمات المالية وآلية عملها وطرائق الاتصال بينها وبين المصارف وخطتها المستقبلية لتطوير عملها .. رأينا في هذه المساحة أن نحمل هذه الأسئلة وغيرها ونتوجه بها إلى محمد عبدالله برق الليل مدير عام الشركة الذي قدم في مستهل حديثه نبذة وافية عن تاريخ الشركة والغرض من إنشائها ودورها في إدارة اكتتابات المصارف .



## أجرت اللقاء : اسمهان الحجاجي

بالداخل والخارج لصقل المهارات وبناء الخبرات من خلال الاطلاع والاحتكاك المباشر مع بيوت الخبرة .

بعد الاطمئنان على الوضع المالي للشركة بهذه السنة باشرت في البرنامج التدريبي للعاملين اعتباراً من شهر مايو حيث تم تمكين عدد 20 موظف بإشرافهم وإيفادهم لحضور دورات تدريبية في مجالات مختلفة ومؤتمرات متخصصة .

## ماهي رؤيتكم لمستقبل الصرافة في ليبيا؟

في ظل ماتحرق بفضل الله ثم بفضل ثورة 17 فبراير المباركة نتطلع إلى المساهمة الحقيقية في بناء ليبيا الجديدة من خلال الريادة التي اكتسبتها الشركة وخبرتها في مجال الخدمات المالية ورؤاها المستقبلية وصولاً إلى توطین الخدمات الإلكترونية في جميع المجالات .

وحتى لا نعتد على بيع النقد فقط نسعى لتقديم حزمة خدمات مالية بما فيها بيع النقد ليكون جل تركيزنا على ترسيخ ثقافة الخدمة لأننا نحتاجها داخل المجتمع، أي بمعنى ان يكون الموظف مؤمناً بكلمة الخدمة وان يكون في المستوى الذي يرضي عنه المواطن والمستفيد من الخدمة بشكل عام .

وفي إطار توطین خدمات الدفع الإلكتروني نعمل على أن تكون بطاقة نمو مقبولة في كل المحلات وندعو كل التجار والمكاتب الخدمية وأجهزة الدولة بشكل عام لاعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني عن طريق بطاقة نمو والبطاقات الدولية التي يتم إصدارها من كل المصارف التجارية .. فنحن لدينا ميزة لا تملكها بعض الدول الأخرى وهي بطاقة واحدة تصدرها وتقبلها جميع المصارف التجارية المشاركة في مشروع الموزع الوطني بمختلف سمياتها (الصيديق والزاد وغيرها) وجميعها تحمل شعار الشبكة الوطنية نمو .

لنعمل معاً لتقديم أفضل الخدمات لكل المواطنين تحقيقاً لعدة مزايا من أهمها:

- الجهات التي تعتمد الدفع الإلكتروني وتقوم بتركيب أجهزة نقاط البيع ستقوم بتخفيض التكاليف التشغيلية بشكل كبير وبدلاً من ان يكون لديها خزينة وصراف وتأمين ونقل عملة وحراسات في طوابير تكون لديها نقطة بيع جهاز بحجم قبضة اليد وبمجرد تمرير البطاقة يقوم بخخص القيمة من حساب صاحب البطاقة وإضافتها إلى حساب المؤسسة فنكون بهذه العملية قد وفرنا من الوقت والجهد ناهيك عن التكلفة .

- ضمان زيادة نسبة المبيعات للتجار. لا تعتمد عمليات البيع والشراء على ما يحمله الزبون من نقود بمحافظته. الموثوقية العالية بحيث تقلل من عملية الاختلاسات الداخلية ومخاطر نقل العملة والتزييف . هذا إلى جانب ما توفره لحاملها من مزايا وإلى عدم الحاجة إلى الوقوف طوابير المصارف وتجنب حمل المبالغ الكبيرة وما يرافقها من مخاطر .

- البطاقات متاحة وموجودة بأعداد كبيرة ما لا يقل عن مائتي ألف بطاقة في السوق وأجهزة نقاط البيع متوفرة لدى الشركة وتم منح إعفاء لمدة ستة أشهر من أي عمولات علي المعاملات التي تتم على أجهزة نقاط البيع وبإمكان أي مواطن الاستفادة منها دون أي قيد وشرط ، وقيمة السداد مضمونة من خلال شركة الصرافة وهي ملزمة من خلال العقد الذي ستوقعه الشركة مع التاجر بأن تقوم بتسديد المبلغ إن لم يتم تحصيله من البطاقة وهذا أمر مستبعد ومستحيل لأن البطاقات مضمونة من المصرف المصدر ومرتبطة بالحساب الجاري .

**هل لك ان تعطينا فكرة عن سير عمل المنظومة السحب؟**  
نظام الموزع الوطني، هذا النظام يسمح للمصارف المشاركة من الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني من خلال قبول وإصدار بطاقات الدفع فيما بينها وتقوم شركة الصرافة بإدارة وتشغيل الموزع الوطني. من خلال متابعة التشغيل اليومي للموزع وإدارة الحركات التي تتم بين المصارف .

## إحصائية بسيطة عن نشاط النظام:

في سنة 2009 كان عدد بطاقات النمو لمصرف الجمهورية 3158 بطاقة في شهر 5/2012 بلغ عدد البطاقات 68530 .

المصرف التجاري في سنة 2009 بلغ عدد البطاقات 4070 في سنة 2012 بلغ 39571 .

هذا كمثل لقياس نسبة الزيادة .

## وفي الختام

يسرنا بأن نتقدم من خلالكم إلى العاملين بالإدارة العامة للشركة وفروعها بأطيب التمنيات بدوام التوفيق وإلى جميع المؤسسات التي ساهمت في دعم مسيرة الشركة مساهمين أو متعاملين وعلى رأسهم مصرف ليبيا المركزي وإلى العاملين بالقطاع المالي والمصرفي .

مع كامل الشكر والتقدير لهذه الجريدة التي أتاحت لنا الفرصة للتعريف بأحد الشركات الوطنية في قطاع المال والأعمال مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح ودعوتنا لكم بأن يسدد الله خطاكم ويحفظ ليبيا ويرعاها .



التأخير سببه أن الفرع المصرفي يقوم بتجميع الطلبات ولا يقوم بإرسالها أولاً بأول إلى الإدارة المختصة بالمصرف، والتي تقوم بدورها بتجهيز ملفها وتحويله إلى شركة الصرافة لطباعته وإعادة نفس التسلسل لتسليمه للمستفيد وهو ما يستغرق وقتاً من إعداد الطلب إلى الاستلام، لذلك يشعر المواطن بتأخير في استلام دفتر صكوكه .

## هل وضعت آلية لحل هذه المشكلة ؟

تقوم حالياً إدارة تقنية المعلومات بالشركة بمبكرة هذه الإجراءات وذلك بتوفير منظومة متكاملة داخل المركز تمكن الفروع المصرفية من إرسال الطلبات من خلال الموقع الإلكتروني للشركة وتحميلها مباشرة لتفادي دورة الطلب الحالية .

## ماهي الخطط المستقبلية للشركة لتطوير خدماتها ؟

نسعى داخل الشركة لتطوير الخدمات المالية بشكل عام وتركيزنا خلال هذه الفترة على تفعيل:

خدمات الدفع الإلكتروني لزيادة نسبة قبول البطاقات المصرفية على أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع لسداد الالتزامات المالية بدلاً عن النقود الورقية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهد في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني، والذي نتمنى من ان يكون لوسائل الإعلام دور في نشر هذه الثقافة لما فيها من فوائد عظيمة للمواطن والقطاع المالي والخدمي .

ومن أهم الاستراتيجيات الموضوعية من قبل مجلس إدارة الشركة والتي تسعى الإدارة العامة لتحقيقها:

- مركز إدارة السيولة ومعالجة النقد .  
- مشروع مركز مراقبة آلات السحب الذاتي .  
- الدفع عن طريق الهاتف النقال .

**لماويك آخر التطورات في المجال المصرفي هل تقوم الشركة بدورات تدريبية للموارد البشرية بالشركة؟**

تقوم الشركة بالتركيز على البرامج والدورات التدريبية على مدار السنة وفق خطط تدريبية توضع مع الميزانية التقديرية للشركة. نحن نحصر كل الحرص على أن يشارك العاملون والإدارات المختصة بالمؤتمرات وورش العمل

## البطاقات متاحة وموجودة

## بأعداد لا تقل عن مائتي

## ألف بطاقة في السوق

## لدينا مقترح إنشاء مركز

## خاص لإدارة النقد والسيولة

## نعمل على تقديم حزمة

## خدمات مالية وترسيخ ثقافة

## الخدمة

## لم يتم الإعلان عن طرح

## رأسمال الشركة للاكتتاب

## العام .. لكننا نعلن عن

## الاكتتاب لبعض المصارف

## الشركة خاضعة للوائح

## وتشريعات مصرف ليبيا

## ومركزها المالي تحت رقابة

## ديوان المحاسبة

الذي تم طرح نسبة 10 % من أسهم المصرف للاكتتاب العام . وكذلك زيادة رأس مال مصرف الوحدة الذي تم بعون الله في سنة 2010 . والحمد لله استطاعت الشركة التوفيق في إدارة الاكتتابات وساعدها في ذلك انتشارها الجغرافي الذي أتاح الفرصة للراغبين في عملية الاكتتاب بمختلف مناطق ليبيا الحبيبة .

جميع هذا الاكتتابات تم إدارتها بمستوى مهني وفني عالي من خلال فريق العمل المكلف بهذه المهمة الذي اكتسب خبرة عملية واسعة من خلال هذه التجارب بالإضافة إلى قدراتهم العلمية والتخصصية في هذا المجال . ومن هنا ندعو جميع الشركات التي ترغب في طرح رأس مالها أو جزء منه للاكتتاب العام في سوق المال الليبي عدم التردد والاتصال بنا لتقديم المشورة الفنية والاستشارات اللازمة لتجهيز الشركة لطرح أسهمها بالإضافة إلى إدارة الاكتتاب وأعمال التداول من بيع وشراء الأسهم بسوق المال الليبي .

**ماهي المشاكل التي تعرضت لها الشركة خلال حرب التحرير وكيف تم التعامل مع تلك المشاكل ؟**

شركة الصرافة شركة صغيرة وعملنا مرتبط بمصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية . بالنسبة لأنشطة الشركة توقفت من يوم 15 فبراير واقتصر عملنا على تقديم الحد الأدنى من الخدمات والمتمثلة في تزويد المصارف التجارية بالصكوك المصرفية فقط وتم أخذ جميع الاحتياطات لحفظ أصول الشركة .

وبعد التحرير وفي مطلع شهر نوفمبر 2011 أعلن مصرف ليبيا المركزي عن عودة نشاط بيع النقد الأجنبي للمساعدة في تغطية الالتزامات المالية للدولة نتيجة نقص السيولة من العملة المحلية . وفي هذا الشأن واجهنا بعض الصعوبات في عمليات البيع وخصوصاً الجانب الأمني في تلك الفترة الأمر الذي صعب على فريق العمل بإدارة العمليات والإدارات الأخرى تقديم الخدمات للمواطنين .

## ماهي أسباب اعتصام الموظفين في شركة الصرافة ؟

حدث هذا الاعتصام أثناء بيع العملة حيث خرج عدد بسيط من الموظفين مطالبين بمحاربة مظاهر الفساد وكشف المستور حسب قولهم وقاموا بتوجيه التهم للموظفين على حد سواء منهم من وصفوه بأزلام النظام واستغلال أصول الشركة للحساب الخاص منهم من هو غير أمين ومنهم من استغل وظيفته والباقي بأنهم سمسارة العملة .

وهذا الكلام عار عن الصحة فأموال وأصول الشركة محفوظة وطلبت الإدارة العامة وعلى رأسها مجلس الإدارة ممن ليه أي تحفظ تقديم ذلك في صورة شكوى أو تقرير لمجلس إدارة الشركة أو الجهات الحكومية ذات الاختصاص . وكان قد خصص مجلس الإدارة صندوق لتلقي الشكاوي .

علماً بأن الشركة خاضعة في أداء أعمالها للوائح والتشريعات الصادرة عن جهة الإشراف (مصرف ليبيا المركزي) ومركزها المالي خاضع إدارياً وفتياً لديوان المحاسبة كجهة رقابية .

ولا يفوتني في هذا الجانب أن أقدم بالشكر والثناء للعاملين بإدارة العمليات والحوالات الذين حرصوا على تقديم أقصى الجهود في الوقت الذي كان أولئك الموظفين يزايدون عليهم وعلى أمانتهم .

**إصدار دفاتر الصكوك والبطاقات الائتمانية من المسؤول عن هذا التأخير؟**

نحن في الشركة وبمركز ترميز الصكوك تحديداً لا توجد لدينا طلبات متأخرة، ولدينا إحصائيات دورية عن إنتاجية المركز متضمنة الطلبات الواردة والمسلمة ، وقد يكون

**حدثنا عن الشركة وآلية العمل والخدمات التي تقدمها ؟**  
تأسست الشركة سنة 1994م ، كشركة مساهمة ليبية مملوكة من أكبر المصارف والمؤسسات المالية، وبلغ رأسمالها المدفوع بالكامل ( 15,400,000,000 د.ل. (بغرض مزاولة نشاط الخدمات المالية وأعمال الصرافة للعملاء الأجنبية والتحويلات السريعة للأموال، وذلك من خلال فروعها وكالاتها المنتشرة في أغلب مناطق ليبيا .

## رؤيتنا .

أن نكون مركزاً متخصصاً في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الشاملة، وتطوير بنية تقنية عالية المستوى تستطيع المصارف والمؤسسات المالية من خلالها الاستفادة من مبدأ إسناد الأعمال لجهة مركزية، لتحقيق كفاءة في التشغيل، ووفرة في السيولة، وتخفيض التكاليف .

## إستراتيجيتنا .

المساهمة في تطوير خدمات القطاع المصرفي والمالي الليبي، ميدانياً في مجال طباعة وترميز الصكوك المصرفية، وإصدار وقبول البطاقات المصرفية بجميع أنواعها، وإدارة أنظمة الصراف الآلي ونقاط البيع، وفي المرحلة اللاحقة وبعد الانتهاء من تطوير البنية التحتية، تهدف الشركة على المدى الطويل إلى توفير الخدمات التالية:-

- إدارة وقبول البطاقات المصرفية .  
- مركز إدارة السيولة .  
- مركز خدمات الزبائن (اتصالات) .  
- حفظ وإدارة الأوراق المالية .

تقوم الشركة بأعمال الصرافة وتنفيذ الحوالات الداخلية والخارجية للمستفيدين من خلال فروعها المنتشرة عن طريق (MoneyGram) وتصنف الشركة على أنها أفضل شريك لشركة (MoneyGram) في ليبيا وذلك من خلال حصة الشركة بالسوق ومن خلال التميز في الخدمة المقدمة للمستفيدين ، كما تقوم الشركة بتنفيذ مشاريع مهمة وإستراتيجية ابتداء من تقديم خدمات الدفع الإلكتروني للمصارف التجارية وذلك بإدارة الموزع الوطني للمعاملات وتوزيع نقاط البيع باعتبارها نقطة القبول الوحيدة لبطاقات الدفع المحلية والدولية (فيزا، ماستركارد) لنقاط البيع وهو مايسمح للمصارف بتقديم خدمات عالية المستوى لتكون المنافسة فيما بينها على جودة الخدمات .

ولتقديم حزمة متكاملة من الخدمات قامت الشركة بتأسيس مراكز متخصصة في التالي:

- مركز طباعة وترميز البطاقات المصرفية وفق أدق المواصفات القياسية الموضوعية لهذه الخدمات ما يعرف (PCI) ، ويقدم المركز خدماته حالياً لجميع المصارف التجارية المشاركة في المشروع بطباعة بطاقتها المختلفة والتي تحمل شعار (نمو) .

- مركز متخصص ويعتبر الأول من نوعه بالمنطقة لتقديم خدمات طباعة وترميز الصكوك وذلك بطباعة البيانات الشخصية ورقم الحساب على الصك وطباعة خط الترميز المغناطيسي (MICR) ، والذي من خلاله تقوم الشركة بتزويد المصارف التجارية بصكوك مصرفية عالية الجودة وبمزايا متعددة ومستويات مختلفة من العلامات الأمنية (الطباعة الآمنة )، ابتداءً من نوعية الورق المستخدم عالي الجودة إلى الحبر المستخدم في الطباعة وبالإضافة إلى طباعة النانو والزخارف الأمنية الموجودة على وجه الصك وعلامات الأشعة الحمراء بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى، للتقليل والحد من أعمال التزوير التي قد تحدث على ورقة الصك .. والغرض من تقديم هذه الخدمات الوصول إلى تحقيق الاستفادة من إسناد الأعمال لجهة مركزية، لتحقيق كفاءة في التشغيل، ووفرة في السيولة، وتخفيض التكاليف .

## كيف يتم الاتصال بين الشركة والمصارف ؟

يتم الاتصال بالمصارف بشكل مباشر ومن خلال اتفاقيات الخدمة (SLA) ، حيث يتم توقيع الاتفاقية التي تحدد بها الشروط والالتزامات والواجبات والحقوق للطرفين وبنود الاتفاقية هي التي تنظم العلاقة بين الشركة والمستفيد من الخدمات .

**تم الإعلان عن الاكتتاب في شركة الصرافة حدثنا عن هذا ؟**

بالنسبة لشركة الصرافة لم يتم الإعلان عن طرحها للاكتتاب العام ولكن من حيث الاختصاص تولت الشركة الإعلان عن طرح الاكتتاب لبعض المصارف والجهات الأخرى .

لشركة الصرافة إدارة مختصة تسمى إدارة الاستثمار والوساطة المالية من مهامها إدارة الاكتتاب والترويج له والتداول في سوق المال الليبي .

وقد كان للشركة تجربة ناجحة في هذه الأعمال، من خلال انفرادها بإعداد ونشر أول نشرة وتم إصدارها في سنة 2008 لاكتتاب مصرف الوحدة كما قامت الشركة بإدارة اكتتاب مصرف الجمهورية والتي تم طرح نسبة 15 % من أسهم المصرف للاكتتاب العام والمصرف التجاري الوطني

## أوراق اقتصادية (1)

د. محمد عبد الجليل أبوسينة

## دعوة ملحة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي

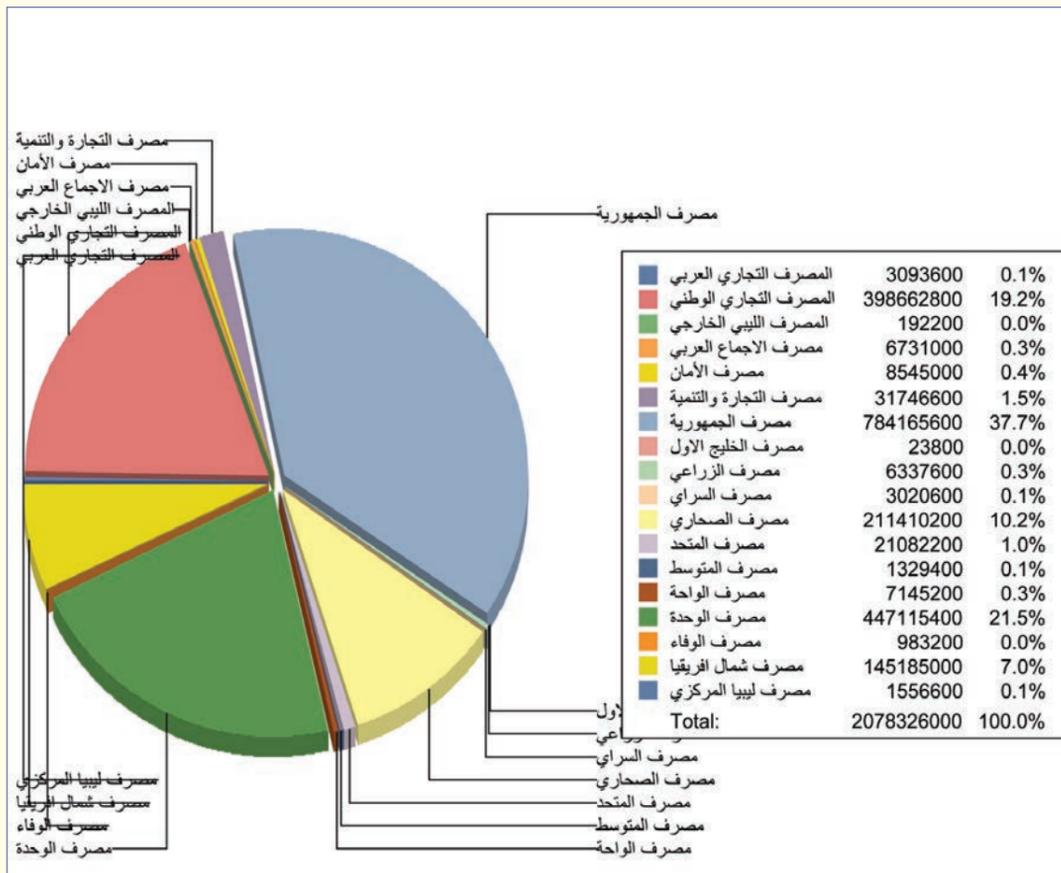
ليبيا مرحلة جديدة ، حقق فيها الشعب حريته ، وتحررت إرادته السياسية، وظل الاقتصاد يراوح في مكانه مكبلاً بحزمة من التشريعات التي ساد في ظلها القطاع العام ، وإنحسرت معها المبادرات الفردية وإسهامات القطاع الخاص . وحتى تكتمل حرية الشعب وتحرير الاقتصاد، لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، ورسم وتحديد دائرة اهتمامات ومسؤوليات القطاع العام ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليكون لاعباً رئيسياً في النشاط الاقتصادي ، ومصدراً لتوفير فرص العمل ، ومكوناً أساسياً في هيكل رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي الإجمالي ، دون إغفال إصدار التشريعات المصاحبة التي تمنع الاحتكار، وتضمن وتراعي حقوق الملكية ، وتحمي المستهلك .

الحرية الاقتصادية فعرف الاقتصاد الليبي وضعاً مشوهاً ، ولم تنجح برامج الخصخصة التي تم تطبيقها لحل مشكلات الشركات العامة ، ومنها على وجه الخصوص الشركات الإنتاجية حيث شرع في خصخصة تلك الشركات (تمليكها للعاملين) قبل إصلاح هيكلها الإدارية والمالية ، وقد ساعد على استمرار الحياة الاقتصادية في مختلف القطاعات ، واستمرار الدولة في تأدية مهامها المحدودة ، تدفق إيرادات النفط وتراكمها التي غطت على كافة العجزات والأخطاء والمخالفات التي عرفها النشاط الاقتصادي في ظل النظام السابق ، ولكن لم تشفع إيرادات النفط التي لم تستثمر بشكل كفي ولم توزع توزيعاً عادلاً ، وحُرمت منها فئات عريضة من الشعب الليبي ، لم تشفع للنظام، فأنتفض الشعب الليبي في 17 فبراير 2011م، ودخلت

هذا القطاع، وبدأت معدلات الإنتاج في الشركات الإنتاجية تنخفض ، وعجزت المصانع عن تحقيق مستهدفاتها ، فتنامت معدلات البطالة ، واتسعت دائرة الفساد المالي والإداري . وقد عزز من الآثار السلبية للأوضاع السائدة في ظل هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، التشريعات والقوانين التي صدرت في تلك الفترة (محاربة التجارة ، إلغاء الملكية الفردية ، منع الإذخار ، منع العمل مع الغير..... الخ) . ولما تفاقمت الأوضاع وعجزت الدولة حتى عن دفع المرتبات في مواعيدها ، تم إصدار جملة من القوانين الإصلاحية في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، ولكن النظام الاقتصادي الذي كان سائداً لم يتغير فهو نظام تستند أسسه على أفكار شمولية تعدم فيها الحريات ، بما في ذلك

هيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي في ليبيا طوال الأربعة عقود الماضية . بل أنه تم القضاء على القطاع الخاص الوطني والأجهزة عليه عام 1978م، وأستحوذت شركات القطاع العام على المناشط الرئيسية الإنتاجية والخدمية على حد سواء ، وتحكمت في مفاصل الاقتصاد ، وكانت النتيجة : إنحسار المبادرات الفردية ، وتدهور الإنتاجية ، وتدني معدلات الأداء ، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية ، وصار الجميع تحت عباءة القطاع العام. وصار القطاع العام المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل ، والمصدر الأساسي للدخل بالنسبة للأفراد ، والمكون الرئيسي لرأس المال الثابت . وفي ظل البيروقراطية ، وانعدام الحافز ، وتدني معدلات الإنتاج ، والخلل في الهياكل الإدارية والمالية لشركات القطاع العام ، تفاقمت مشاكل

## التقرير الإجمالي على مستوى المصارف



## تقرير عن تنفيذ القانون رقم «10»

## منح الأسر تتجاوز المليارين في شهرين

اسم المستفيد	تاريخ الطباعة	وقت الطباعة	عدد الصفحات
test66	2012/06/16	8:33:39PM	1

تقرير بعدد الأسر التي تم إيداع المنح المقررة لها بموجب القانون رقم (10) لسنة 2012 في حساباتهم على مستوى القطاع المصرفي

اسم المصرف	عدد الأسر التي صرفت لها المنحة المقررة	إجمالي المبلغ المودع بالحسابات (دينار)
1 المصرف التجاري العربي	1,255	3,093,600
2 المصرف التجاري الوطني	153,942	398,662,800
3 المصرف الليبي الخارجي	75	192,200
4 مصرف الأمان	3,408	8,545,000
5 مصرف الاجماع العربي	2,715	6,731,000
6 مصرف التجارة والتنمية	12,546	31,746,600
7 مصرف الجمهورية	305,737	784,165,600
8 مصرف الخليج الاول	10	23,800
9 مصرف الزراعي	2,324	6,337,600
10 مصرف السراي	1,229	3,020,600
11 مصرف الصحاري	82,302	211,410,200
12 مصرف المتحد	8,350	21,082,200
13 مصرف المتوسط	529	1,329,400
14 مصرف الواحة	2,921	7,145,200
15 مصرف الوحدة	171,637	447,115,400
16 مصرف الوفاء	405	983,200
17 مصرف شمال افريقيا	58,031	145,185,000
18 مصرف ليبيا المركزي	595	1,556,600
المجموع	808,011	2,078,326,000

## إعلان...

يعلن مصرف ليبيا المركزي عن حاجته الماسة إلى توظيف مدير إدارة موارد بشرية ، ونائب مدير إدارة موارد بشرية ، ويشترط في المتقدم لشغل إحدى الوظائف ما يلي :-

• أن يكون من العناصر الليبية الوطنية

• أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسب

• أن يكون لديه خبرة عملية لا تقل عن عشرة سنوات في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية

كما يُفضل أن يكون من العاملين في المجال المصرفي

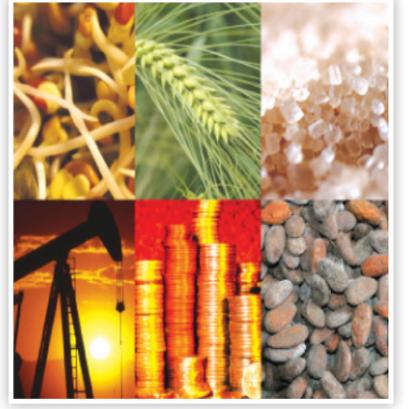
فعلى من يأنس في نفسه القدرة والكفاءة في الوظائف المطلوبة أن يقوم بإرسال السيرة الذاتية والمستندات المطلوبة إلى قسم التوظيف بالمصرف على البريد الإلكتروني التالي : [Recruitment@cbl.gov.ly](mailto:Recruitment@cbl.gov.ly)

مصرف ليبيا المركزي

إيداعكم  
ينمي إقتصادكم



CENTRAL BANK OF LIBYA  
MEDIAOFFIC@CBL.GOV.LY



## سياسات الدعم السلمي في ليبيا

# السيناريوهات الثلاثة لعملية الإصلاح

2-2

شبه كامل إن لم يكن كاملاً وتتطلب هذه السياسة: نشر التوعية بين أفراد المجتمع على المبالغ التي تم إنفاقها من قبل الحكومة على السلع المدعومة، وتوضيح البدائل المطروحة في حالة الانتقال للدعم النقدي.

● استغلال مراكز إحصاء دولية للمساعدة في فرز الشرائح المستهدفة (لعدم قدرة المراكز المحلية في الوقت الحاضر) من عملية إصلاح الدعم. أو الاستعانة بالآلية التي سوف تتبع لتسليم الألفي دينار لكل عائلة إن ثبت نجاحها.

● مواجهة ارتفاع الأسعار (التضخم) بتصحيح الخلل الهيكلي في قنوات عرض السلع وستكون الإجراءات والعواقب المتوقعة في هذا السيناريو كالتالي:

● تحويل المبالغ المقدر توفيرها من عملية إصلاح الدعم الفوري مباشرة لكل أفراد المجتمع والتي ستكون في المتوسط 1500 دينار ليبي لكل فرد. سيكون المبلغ النقدي المحول للأفراد عنصراً ضرورياً لإنجاح سياسة إعادة هيكلة الدعم، فكلما زادت الإيرادات المكتسبة من عملية إلغاء الدعم السلمي وحولت للدعم النقدي زاد الدعم الشعبي لهذه العملية.

● انخفاض الطلب المحلي للمحروقات (أكثر سلعة مدعومة في ليبيا). بمعنى آخر ترشيد استهلاك الطاقة، سيؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل النقل البديلة عن السيارات الخاصة مما سيشتجع الاستثمار الخاص والعام في هذه المجالات النامية في ليبيا، كما أن رفع الدعم على المحروقات المباعه محلياً سيؤدي إلى اتجاه رؤوس الأموال بشتى أنواعها إلى الاستثمار في هذا القطاع الحيوي (قطاع الهيدروكربونات).

● الإصلاح في قطاع الكهرباء في هذا السيناريو سيكون عن طريق تقسيم الشركة العامة للكهرباء إلى أكثر من شركة (شركة التوليد، شركة التوزيع) ومن ثم الإشراف على هذه الشركات عن طريق وزارة الطاقة. هذه الآلية تضمن تحسين أداء عملية إنتاج الكهرباء عن طريق التخصص في عملية الإنتاج وستوفر قيم الدعم المخصصة سنوياً للشركة العامة للكهرباء التي عانت بشكل كبير منذ تأسيسها، كما ستجني المالية العامة أموالاً إضافية عن طريق الضرائب المفروضة على هذه الشركات أو آتاوات حقوق التشغيل.

● الإصلاح في قطاع الصحة سيكون عن طريق تخصيص المستشفيات والمراكز الصحية والبدء في عملية (التأمين الصحي) لكل أفراد المجتمع. حيث يُلاحظ بأنه على الرغم من إنفاق أموال طائلة على قطاع الصحة في ليبيا إلا أنه هنالك إجماعاً على أن أغلبية الشعب الليبي لم تستفد من هذه الأموال بل صرف جُلها على العلاج في الخارج وبالتالي فإن تخصيص قطاع الصحة وبالتالي اختيار آلية معينة لتوفير تأمين صحي لليبيين سيكون أكثر جدوى، وستكون له انعكاسات إيجابية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

إدارة البحوث والإحصاء

تحديد الشرائح المستهدفة بالدعم طبقاً لمستويات دخول الأفراد سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وبالتالي لا يمكن الوصول بدقة لمستوى الدخل التي يمكن أن يحدد على أساسه من الذي يستحق الدعم.

وبما أن الهدف الرئيس من سياسات الدعم السلمي هو الوصول إلى الشريحة المستهدفة من الدعم - شريحة محدود الدخل - عليه لا بد من العمل على نظام جيد يعمل وفق آلية جيدة تهدف إلى ضمان وصول الدعم إلى هذه الشريحة، وعلى هذا الأساس فإن هذا السيناريو يتضمن عدة أهداف حتى تحقق سياسة الدعم السلمي مبيتها:

● رفع كفاءة القطاع العام: مما لا خلاف فيه أن عملية رفع الدعم السلمي واستبداله بالدعم النقدي يمكن أن تلاقى قبولاً واسعاً من كافة أطراف المجتمع إذا توفرت الثقة في مؤسسات القطاع العام وقدرتها على إعادة هيكلة الأموال الموفرة والكيفية التي سيتم على أساسها توظيف هذه الأموال بكفاءة. لهذا يتطلب رفع كفاءة المالية العامة للدولة وكسب ثقة أفراد المجتمع، بحيث يتم توزيع الصافي من مخرجات إعادة هيكلة الدعم على برامج ومشاريع المجتمع بغية رفع إنتاجيتها وتقليل تكاليفها.

● ضرورة العمل على التنسيق فيما بين وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الاجتماعية في توفير قاعدة بيانات جيدة تشمل كافة العائلات في ليبيا، ليس هذا فحسب، بل والعمل على تقسيم هذه العائلات إلى ثلاث شرائح على سبيل المثال، شريحة محدود الدخل، شريحة الطبقة المتوسطة، شريحة أصحاب الدخل المرتفعة. ويتم ذلك بناء على دراسات علمية تقوم بها جهات متخصصة يتم على أساسها تحديد خط الفقر، ومن ثم تعطي الأولوية لشريحة المستهدفة بالدعم، وقد أثبتت تجارب بعض الدول أن وجود (مؤسسة الضمان الاجتماعي) لها دور مهم جداً في مراحل الإصلاح إذا توفرت لديها بيانات ومعلومات عن الطبقات الفقيرة (محدودة الدخل).

● العمل على إصدار كوبونات تحدد احتياجات كل أسرة من السلع الأساسية التي يتم دعمها، وبالتالي صرف هذه الكوبونات على هذه الأسر، بحيث يقوم المواطن بدفع الكوبون للتاجر ومن ثم يقوم التاجر بإيداع هذا الكوبون في حسابه ليتحصل على القيمة المالية المدونة بالكوبون، وهذا من شأنه يخلق تنافسية كبيرة فيما بين التجار كما أن هذه السياسة من شأنها أن تقلل من تكاليف الاستيراد والشحن والتخزين، فضلاً عن التكاليف الإدارية الأخرى، وبالتالي توفير أكبر قدر من أموال الدولة، كما أن تطبيق هذه السياسة من شأنه أن يقلل من عملية التهريب عبر الحدود للسلع المدعومة وبالتالي المحافظة على المال العام.

### السيناريو الثالث:

#### تحويل الدعم السلمي إلى دعم نقدي

هذا السيناريو يتخذ الاتجاه الليبرالي الفوري، حيث سيكون رفع الدعم على جميع السلع في وقت آني أي فوري. ويتطلب هذا السيناريو دعماً شعبياً

### خطوات إصلاح سياسة الدعم:

تتروح هذه المذكرة ثلاثة سيناريوهات لعملية الإصلاح وهي:

#### السيناريو الأول: الإبقاء على الدعم.

يفترض هذا السيناريو إلى ضرورة الاستمرار في سياسة الدعم السلمي المباشر وغير المباشر في الوقت الراهن، وذلك نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، بالإضافة إلى عدم توفر قاعدة بيانات جيدة والقدرة الإدارية الكفؤة التي تساعد الحكومة على استبدال الدعم السلمي بالدعم النقدي، إلا أن هذا لا يمنع من العمل على إصلاح سياسة الدعم السلمي في ليبيا، حيث يركز هذا السيناريو على جملة من الأهداف لأجل إصلاح سياسة الدعم السلمي في ليبيا وهي:

البدء في إعداد قاعدة بيانات شاملة تصنف الأفراد أو العائلات في المجتمع الليبي حسب الدخل، وذلك بغية تحديد الشريحة المستهدفة من الدعم، بالإضافة إلى تحديد السلع الضرورية المستهدفة بالدعم وفقاً لمسوحات الإنفاق العائلي لعام 2008 والمصنفة حسب المناطق الجغرافية، كما يتطلب أن تكون كافة البيانات متاحة للجميع حتى تساعد على دعم الجهود في إعادة هيكلة الدعم.

انشاء منظومة جيدة بشريحة السكان والسلع المستهدفة وربط كافة الجمعيات الاستهلاكية في ليبيا بها، وذلك لتلافي الأزدواجية وعمليات التزوير بالإضافة إلى ضرورة توافق بياناتها مع منظومة قاعدة البيانات الشاملة، وفي معرض التذليل على وجود عمليات التزوير، بينت البيانات الأولية أن إجمالي عدد الليبيين المستفيدين بالدعم السلمي وفقاً لبيانات صندوق موازنة الأسعار والمستتدة على بيانات (اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد سابقاً) بلغ 7.2 مليون فرد، وهذا الرقم يتعارض مع بيانات الهيئة العامة للمعلومات (المصدر الرئيسي للإحصاء في ليبيا) والتي تفيد أن إجمالي عدد السكان الليبيين في نفس السنة 2010 بلغ 6.1 مليون فرد أي أن هناك 1.1 مليون فرد وهمي مستفيدين من الدعم السلمي المقدم، وهذا يدل على أن هناك أموال طائلة من أموال الدولة يتم هدرها وتهريبها عبر الحدود.

### السيناريو الثاني: رفع الدعم بشكل تدريجي.

يستند هذا السيناريو على فرضية مفادها ضرورة البدء في رفع جزء من الدعم السلمي واستبداله بالدعم النقدي، وذلك لأن سياسة الدعم السلمي المعمول بها تكتنفها جملة من العيوب ومن أهمها:

● عدم وصول الدعم إلى مستحقيه، حيث أن النظام الحالي هو نظام دعم سلعة وليس دعم فرد ولا يكفل وصول دعم هذه السلعة إلى الفرد المستحق، بل غالباً ما يحصل عليه المستحق وغير المستحق.

● عدم كفاية الحصص التموينية لتغطية احتياجات الأسر والأفراد.

● صعوبة تحديد الشرائح المستهدفة، حيث لا يوجد تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه في

تقوم العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بتقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية والصناعية بهدف المحافظة على القدرة التنافسية لصادراتها من هذه السلع في الأسواق الخارجية، كما تقوم بتقديم الدعم للسلع الاستهلاكية الضرورية في محاولة منها للتخفيف من ارتفاع أسعارها على الطبقة الفقيرة بالمجتمع في الداخل، حيث تخصص هذه الدول مبالغ كبيرة من مواردها لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك في شكل سلع منخفضة السعر أو في شكل خدمات كالتأمين الاجتماعي والصحي، أو على شكل دفعات نقدية مباشرة، فعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته 8% من ناتجها المحلي للدعم السلمي، كما تخصص السويد 10% ويبلغ الدعم السلمي في فرنسا 12% في حين بلغ في مصر 18% في عام 2010، بينما تصل نسبة الدعم السلمي في ليبيا إلى 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي و21.6% من إجمالي الإنفاق العام لعام 2010.



## مصطلحات مصرفية 1-2

## سعر الصرف

مفهوم الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحاً ويوجد نفسه حينئذ مضطراً للقيام بعمليات الصرف.

أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

سعر الصرف الحالي:

هو السعر الذي تتم فيه عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطلق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها.. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها المصرف مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها المصرف مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

حساب الاسعار المتقاطعة:

وهو السعر الذي تتم فيه عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطلق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها المصرف مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها المصرف مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم:

تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع. ويستفيد وكلاء الصرف من فروق الأسعار.

سعر الصرف لأجل:

إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.

أنظمة الصرف:

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. كان نظام (بريتون وودز) يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب. وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار. إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب. ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام (بريتون وودز). ومن ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

أنظمة الصرف الثابتة

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وإما إلى سلة عملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

أنظمة الصرف المرنة

تتميز بمرورها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وميزان المدفوعات. أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح بقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف.

## مهامه .. وظائفه ودوره في تطوير النظام المصرفي



الاستقرار النقدي والمصرفي في ليبيا.

خامساً: مراقبة وتنظيم النشاط المصرفي

يقوم المصرف المركزي بفحص وتحليل المراكز المالية للمصارف التجارية والتأكد من أنها تحتفظ بالنسب المطلوبة المتعلقة بالاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية، كما يُراقب تنفيذ المصارف التجارية للسياسات الائتمانية والمصرفية التي يرسنها، وتقديم خدماته إلى المصارف التجارية في مجال مقاصة الصكوك وفي مجال مركزية مخاطر الائتمان.

ويقوم موظفو مصرف ليبيا المركزي بالفتيش على المصارف التجارية وفروعها وفحص دفاترها وسجلاتها للتأكد من سلامة أوضاعها المالية ودقة البيانات المحألة إليه، ومدى ملاءمة خدماتها المصرفية، وملاءة وكفاية رأس المال.

سادساً: دور المصرف المركزي في التنمية الاقتصادية إن مصرف ليبيا المركزي له دور مباشر وفعل في التنمية الاقتصادية بالدولة وذلك من خلال مساعدة المؤسسات المالية في استقطاب وتوجيه المدخرات نحو تمويل المشروعات والوحدات الإنتاجية والخدمات العامة والخاصة. كما يساهم في تعزيز الوضع المالي للدولة من خلال إدارة احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، ويلعب دوراً غير مباشر في التنمية الاقتصادية بما يُجسده من تأثير في نشاط المصارف التجارية وخاصة من خلال التحكم في الكتلة النقدية، وإقرار سياسة نقدية قادرة على تعزيز الثقة المحلية والخارجية في قوة واستقرار العملة الليبية وفي الاقتصاد عموماً، وكذلك من خلال تشجيع الادخار المحلي من قِبَل الأفراد والجهات الاعتبارية وتوجيهه للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

سابعاً: دور المصرف المركزي في تطوير النظام المصرفي

تعتبر المصارف التجارية العمود الفقري للنظام المصرفي وللنشاط الاقتصادي في ليبيا، وقد ظلت لعقود عديدة تعاني من عوامل ضعف عديدة، منها ما يتعلق بالمصارف ذاتها، ومنها ما يرتبط بالسياسات المحلية المطبقة أو بالتحويلات العالمية في مجال العمل المصرفي. وقد تضارفت هذه العوامل والتطورات في أحداث جملة من المصاعب والتحديات التي واجهت وما تزال تواجه النظام المصرفي الليبي، وأثرت سلباً على أدائه نذكر منها:

- الجمع بين ملكية مصرف ليبيا المركزي لبعض المصارف التجارية ورفاقته لها.

- عدم مواكبة التطورات التقنية والاتصالات الحديثة.

- الافتقار على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وعدم إدخال الصيرفة الحديثة.

- غياب المنافسة بين المصارف.

- ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والمراجعة الداخلية.

- ارتفاع مستوى الديون المتعثرة.

- الارتقاع الكبير في فائض السيولة لدى المصارف التجارية.

وبذلك فإن عملية إصلاح وتطوير القطاع المصرفي الليبي أصبحت ضرورة لا مناص منها، حتى يتمكن هذا القطاع من تحسين خدماته، والرفع من قدرته على المنافسة محلياً وخارجياً، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وبالرغم من أنه قد تم اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية التالية:

- إعادة هيكلة المصارف العامة إدارياً ومالياً بما يتماشى واحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف

- الشروع في خصخصة مصرفين من مصارف القطاع العام الخمسة وهما مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني.

- دخول بعض مصارف الأجنبية كشريك استراتيجي مع مصارف محلية.

- دمج المصارف التي عرفت بالمصارف الأهلية في مصرف واحد وهو مصرف شمال افريقيا.

مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية ويُمثل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له أهدافه وهي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة.

ويتولى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي تصريف أمور المصرف ووضع اللوائح الداخلية المتعلقة بعملياته وبالشؤون الإدارية والمالية، ويتكون مجلس الإدارة بعد أن تم تعديل القانون من المحافظ رئيساً ونائب المحافظ نائباً للرئيس، وزيادة عدد أعضاء المجلس، ويعتبر المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو الذي يتولى إدارته وتصريف شؤونه العادية بإشراف مجلس الإدارة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعها بكل من بنغازي، سرت، سبها، وأقسام الإصدار في مدينة غريان، والبيضاء.

وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل عام 1956، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أنشئت في عام 1951، وقد كانت من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إسترلينية، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو الرقابة على المصارف، وبمرور الوقت اتسعت صلاحيات مصرف ليبيا المركزي لتشمل المهام التالية:

1. تنظيم وإصدار العملة الورقية والمعدنية.

2. المحافظة على استقرار النقد الليبي في الداخل والخارج.

3. إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

4. تنظيم الائتمان المصرفي من حيث الحجم والنوع والسعر بما يكفل مواجهة الحاجات الحقيقية للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي

5. اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية دولية كانت أو محلية.

6. العمل كمصرف للمصارف التجارية.

7. مراقبة المصارف التجارية والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومراقبة كفاءة أدائها وضمان حقوق زبائنها.

8. العمل كمصرف ووكيل مالي للدولة ومؤسساتها العامة.

9. تقديم المشورة للدولة فيما يتعلق برسم وتقييم السياسة الاقتصادية والمالية.

10. مراقبة الصرف الأجنبي.

11. القيام بالمهام أو العمليات التي عادة ما يقوم بها أي مصرف مركزي آخر، وما قد يُسند إليه من مهام بموجب قانون المصارف أو أي اتفاقيات دولية تكون الدولة طرفاً فيها.

12. إصدار وإدارة القروض التي تعقدتها الدولة.

أهم وظائف مصرف ليبيا المركزي

أولاً: إصدار وتنظيم العملة

إن وحدة العملة الوطنية هي الدينار الليبي وينقسم إلى ألف درهم، وهو مرتبط مع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة منذ 18 مارس 1986 بسعر ثابت وهو وفق آخر تعديل في 14 يونيو 2003 مُساو 0.5175 وحدة حقوق سحب الخاصة لكل دينار ليبي واحد، ويقوم المصرف بنشر أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وفقاً لتغير تلك العملات مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وهو الجهة المُخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية (الورقية والمعدنية) وعادة ما تغطي العملة المُصدرة للتداول بالذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ثانياً: إدارة الاحتياطيات ومراقبة الصرف الأجنبي

يقوم المصرف بإدارة احتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الأجنبية، وبإختيار الأدوات الاستثمارية المناسبة والقيمة التي يتم استثمارها من كل عملة، آخذاً في الاعتبار التطورات في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية بما يضمن سلامة وربحية هذه الاستثمارات، ويسمح للمصارف التجارية بالاحتفاظ بأصول أجنبية وفقاً للتعليمات التي يصدرها من وقت لآخر، كما قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيف الرقابة على الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الجاري بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: مصرف الدولة

يعتبر مصرف ليبيا المركزي الوكيل المالي للدولة حيث يحتفظ بحسابات وإيرادات ومصروفات المالية العامة، ويقوم بصرف وتحويل وتحصيل الأموال محلياً وخارجياً، وكذلك إدارة عمليات خطابات الاعتماد نيابة عن زبائنه وتقديم مختلف خدماته المصرفية إلى الوحدات الإدارية العامة.

رابعاً: مصرف المصارف

يحتفظ مصرف ليبيا المركزي بالاحتياطي النقدي الإلزامي المطلوب من المصارف التجارية كنسبة من ودائع زبائنها بالإضافة إلى أنه يقبل ودائع زمنية من هذه المصارف مقابل فوائد، ويعتبر المصرف المركزي الملجأ الأخير للمصارف التجارية حيث يستطيع منحها قروض غير اعتيادية في مواجهة أية ظروف استثنائية تهدد

تطور أهم المؤشرات المالية للمصارف التجارية :

رصيد القروض للقطاع الخاص 68.6 مليار دينار .. والودائع ترتفع بمعدل نمو 13.6 %

الأمر الذي يتطلب من المصارف بذل جهود أكبر من أجل تخفيض هذه النسبة والوصول بها إلى المعدلات الدولية التي تقل عن 6.0 % .  
- زاد حجم ودائع الشركات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص من 51.7 مليار دينار إلى 58.7 مليار دينار أي بمعدل نمو قدره 13.6 % ، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 78.8 % من إجمالي الودائع ، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 20.0 % من إجمالي الودائع ، ولم تشكل ودائع الادخار إلا نسبة 1.2 % . وقد شكل رصيد ودائع القطاع الخاص في نهاية أبريل 2012 ما قيمته 27.3 مليار دينار، وما نسبته 46.5 % من إجمالي الودائع ، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام النسبة الباقية 53.5 % أي ما قيمته 31.4 مليار دينار من إجمالي الودائع .

- انخفض إجمالي حقوق المساهمين خلال الفترة من 4444.9 مليون دينار في نهاية أبريل 2011 إلى 4361.7 مليون دينار في نهاية أبريل 2012، وبمعدل إنخفاض بلغ 1.9 % ، ويعزى ذلك الإنخفاض إلى قيام المصارف بتوزيع الأرباح المحتجزة والقابلة للتوزيع، وتخصيص جزء كبير للديون المشكوك في تحصيلها .



المشكوك فيها لإجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 17.0 % في نهاية أبريل 2012 مقابل 15.1 % في نهاية أبريل 2011 .

حتى نهاية أبريل 2012 . وكانت النسبة الباقية 35.0 % من نصيب القطاع العام .  
- بلغت نسبة مخصص تغطية الديون

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية في نهاية شهر أبريل 2012 تغيرات هامة مقارنة عما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2011 وذلك على النحو التالي :

- ازداد إجمالي الأصول ( باستثناء الحسابات النظامية ) بمعدل نمو قدره 19.5 % ليصل إلى 75.1 مليار دينار، مقابل 62.8 مليار دينار في نهاية أبريل 2011 ، وقد شكلت الأصول السائلة من إجمالي الأصول ما نسبته 71.5 % أي نحو 53.7 مليار دينار، معظمها في شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، التي وصل رصيدها إلى نحو 30.9 مليار دينار .  
- إرتفع إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من 12.8 مليار دينار في نهاية أبريل 2011 إلى 13.3 مليار دينار في نهاية أبريل 2012 ، أي بمعدل إرتفاع بلغ 3.8 %، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي الودائع ما نسبته 22.7 %، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 16.5 %، وهي نسب متدنية جدا .

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص 8.6 مليار دينار أي ما نسبته 65.0 % من إجمالي القروض الممنوحة

البيانات المالية الأساسية للمصارف التجارية

معدل التغير %	2012/4	2011/4	البيان / الفترة
11.6	146,191.9	131,044.2	اجمالي الميزانية ( الأصول + الحسابات النظامية )
19.5	75,063.6	62,792.5	اجمالي الأصول
19.1	53,694.0	45,095.1	اجمالي نقدية وارصدة لدى المصارف
3.8	13,311.8	12,829.0	اجمالي القروض والتسهيلات
1.4	738.9	728.4	اجمالي الاستثمارات
13.6	58,710.7	51,688.8	اجمالي ودائع العملاء
-1.9	4,361.7	4,444.9	اجمالي حقوق الملكية
17.0	3,166.5	2,706.8	اجمالي المخصصات
-0.6	162.4	163.5	أرباح الفترة
-0.9	17522	17677	مجموع عدد العاملين
1.7	486	478	مجموع عدد الفروع
-0.4	71.5	71.8	الأصول السائلة / اجمالي الأصول %
-13.2	17.7	20.4	إجمالي القروض / اجمالي الأصول %
-17.9	5.8	7.1	حقوق المساهمين / اجمالي الأصول %
17.6	154.5	131.4	إجمالي الأصول / عدد الفروع ( مليون دينار )
20.6	4.3	3.6	إجمالي الأصول / عدد العاملين ( مليون دينار )
-8.6	22.7	24.8	إجمالي القروض / اجمالي الودائع %
-22.8	0.2	0.3	اجمالي الربح / الأصول % (*)
-	3.7	3.7	اجمالي الربح / حقوق الملكية % (*)

مؤشرات الودائع لدى المصارف التجارية

معدل التغير %	2012/4	2011/4	البيان / الفترة
13.6	58710.7	51688.8	إجمالي الودائع
17.8	46259.9	39262.8	إجمالي الودائع تحت الطلب
0.2	11765.1	11742.8	إجمالي الودائع لأجل
0.4	685.7	683.2	إجمالي ودائع الادخار
3.7	78.8	76.0	إجمالي الودائع تحت الطلب / اجمالي الودائع %
-11.8	20.0	22.7	إجمالي الودائع لأجل / اجمالي الودائع %
-11.6	1.2	1.3	إجمالي ودائع الادخار / اجمالي الودائع %
-5.0	78.2	82.3	إجمالي الودائع / اجمالي الخصوم %

مؤشرات الائتمان لدى المصارف التجارية

معدل التغير %	2012/4	2011/4	البيان / الفترة
3.8	13311.8	12829.0	اجمالي الائتمان
-0.3	1163.2	1166.3	اجمالي القروض العقارية
-5.5	3321.1	3514.4	اجمالي السلف الاجتماعية
-4.2	4484.3	4680.7	اجمالي القروض العقارية والسلف الاجتماعية
8.3	8827.5	8148.3	القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى
-3.9	8.7	9.1	القروض العقارية / اجمالي الائتمان %
-8.9	24.9	27.4	السلف الاجتماعية / اجمالي الائتمان %
-7.7	33.7	36.5	القروض العقارية والسلف الاجتماعية / اجمالي الائتمان %
4.4	66.3	63.5	القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى/ اجمالي الائتمان %
-13.2	17.7	20.4	اجمالي الائتمان / اجمالي الأصول %
-8.6	22.7	24.8	اجمالي الائتمان / اجمالي الودائع %

1 أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2012.06.15

النفط / خام برنت	97.87 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1627.49 دولار / أوقية
الفضة	28.68 دولار / أوقية
النحاس	7396 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1837 دولار أمريكي / طن
القمح	226.34 دولار أمريكي للطن
الأرز	273.51 دولار أمريكي للطن
السكر	568.40 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	82.77 دولار أمريكي / قنطار متري

2 مؤشرات أسواق المال للدول المتقدمة بتاريخ 2012.06.11

دو جونز للصناعة	12411.23 نقطة
دو جونز لقطاع النقل	4991.93 نقطة
مؤشر نيكاي	8624.90 نقطة
مؤشر فايننشال تايمز	5432.37 نقطة

3 مؤشرات أسواق المال للاقتصادات الناشئة

تركيا	518.077 نقطة
ماليزيا	293.662 نقطة
كوريا الجنوبية	236.367 نقطة

4 أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2012.06.12

دولار / اليورو	1.2580 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5533 دولار
ين ياباني / دولار	79.529 ين

5 أسعار الفائدة العالمية

سعر الإقراض بين البنوك الأفريقية	0.17 %
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا	0.5 %

## المعايير الدولية للديمقراطية ونزاهة الانتخابات

( في الإعلانيين الصادرين عن الأتحاد البرلماني الدولي )

إعداد / الدكتور مصطفى مصباح دبارة  
أستاذ جامعي

نحن على أعتاب أول انتخابات تُجرى في بلادنا ، بعد انتصار ثورة السابع عشر من فبراير المباركة ، وهي اللبنة الأولى لصرح الديمقراطية ، الذي يتوق شعبنا الليبي البطل إلى بناؤه ، بعد نجاح ثورته ، التي حطمت من خلالها قيود العسف والجور والظلم والاستبداد ، التي ظلَّ يرْسَفُ في أغلالها طوال أربعة عقود وتَيَّف من الزمان ، تحت نير حاكم مُستبد ، سيطر على مُقدَّرات البلاد والعباد ، وأدار حكمه بعقلية السَّيِّف والجلاد . ومن الطبيعي أن تُنَجِّه أنظار العالم بأسره إلى خطوتنا الأولى هذه في طريق الديمقراطية ، وسيكون حكمه رهناً بمدى التزامنا خلالها بالمعايير الدولية المُقررة في مجال الديمقراطية ونزاهة الانتخابات ، لا سيما تلك التي أعلنتها الأتحاد البرلماني الدولي ، وهو مُنظَّمة تُضمُّ في عضويتها برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وتسعى إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية ، وإقامة نظم الحكم المُرتكزة على إرادة الشعب ، وفق ما يُعبَّر عنها في انتخابات دُورية ، حرَّة ونزيهة ، وطبقاً للمبادئ المُقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية .

وقد أصدر الأتحاد البرلماني الدولي - في هذا الإطار - إعلانين أثبتين : أولهما الإعلان الدولي للديمقراطية ، وثانيهما : الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرَّة والنزيهة . وقد رأينا نشر هذا البحث مُتضمِّناً مُجورِّين ، يُخصِّص الأول لمُحتوى الإعلان العالمي للديمقراطية ، بينما يتناول الثاني فحوى الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات الحرَّة والنزيهة .

## المحور الأول

## الإعلان العالمي للديمقراطية

أصدر الأتحاد البرلماني الدولي هذا الإعلان ، في ختام دورته التي انعقدت بمدينة القاهرة ، خلال الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر 1997م . وقد جاء الإعلان العالمي للديمقراطية مُتضمِّناً - بعد الديباجة - قسمين : يتعلَّق أولهما بمبادئ الديمقراطية ، ويتصلُّ ثانيهما بمُقررات الحكم الديمقراطي ، ووسائل مُمارسته .

أولاً - مبادئ الديمقراطية :

تضمَّن الإعلان في هذا القسم ثمانية مبادئ هي :

- 1 - الديمقراطية مبدأ عالمي ، يتأسَّس على القيم المشتركة لشعوب العالم بأسره ، على مختلف أجناسها وأعراقها وديانها وثقافتها ، وهي حقُّ أساسي للمواطن في كل دولة ، ينبغي أن تُتاح له مُمارسته ، في ظل مناخ تسوده أجواء الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية ، مع احترام التعدد في الآراء ، ومراعاة المصلحة الوطنية .
- 2 - الديمقراطية مُثل أعلى ، تَرَبُّو الشعوب إلى بلوغه ، وأسلوب للحكم تسعى إلى تحقيقه وتطبيقه ، كل وفق ظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، دون إخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دولياً .
- 3 - تهدف الديمقراطية إلى صون كرامة الفرد ، وتعزيز حقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة

الاجتماعية ، ودعم التنمية الاقتصادية ، وتوطيد الاستقرار الوطني ، وتأمين السلم الاجتماعي .

4 - تقتضي الديمقراطية شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة ، في إدارة شؤون المجتمع ، بصورة متساوية ، وعلى نحو متكامل ، يكفل لكل منهما أن يسهم بدوره في الإثراء المتبادل بين الجنسين ، بغض النظر عمَّا بينهما من اختلاف .

5 - الديمقراطية تفصح المجال لتنظيم الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها ، في إطار من المنافسة السياسية المفتوحة ، وعلى أساس المشاركة الشعبية الحرَّة ، لجميع المواطنين ، دون تمييز ، وفقاً لضوابط القانون ومعاييرهِ ، نصاً وروحاً .

6 - الديمقراطية لا تتفصم عن الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والإعلانات الدولية ، التي ينبغي تطبيقها في أي نظام ديمقراطي ، مع ربط ممارستها بالمسؤولية الشخصية والجماعية .

7 - تقوم الديمقراطية على كفالة حقوق الإنسان ، واحترام سيادة القانون ؛ فيتساوى الجميع أمامه ، ولا يعلو أحد على أحكامه .

8 - تكفل الديمقراطية السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولا مجال لتحقيق ذلك إلا باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .

ثانياً - مقومات الحكم الديمقراطي ، ووسائل ممارسته :

1 - الديمقراطية ليست مُجرَّد شعار يُرْفَع ، وتلجج به الألسنة ، وإنما هي أسلوب لممارسة الحكم ، يتطلب جُملته من المقومات والوسائل ، التي أوجدها الإعلان العالمي للديمقراطية فيما يلي :

1 - تأسيس محكمة البناء ، تضطلع بمهامها بالشكل الكامل .

2 - حق كل فرد في المشاركة في الشؤون العامة ، وهو ما يستلزم وجود مؤسسات دستورية ، وفي مُقدِّمتها برلمان يُمثِّل جميع مُكوِّنات الشعب ، ويتمتع بسلطات وصلاحيات ، تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب ، من خلال التشريع ، ومراقبة أعمال الحكومة .

3 - العنصر الرئيس في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرَّة ونزيهة ، على فترات

منتظمة ، يعبر فيها الشعب عن إرادته .

4 - لا تكتمل الديمقراطية إلا بوجود حكومة فعَّالة ، تتَّصف بالأمانة والشفافية ، وتقوم على الاختيار الحر ، وتتحمَّل المسؤولية عن إدارتها للأمور العامة .

5 - المُساءلة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ، ويشمل ذلك من يشغل منصباً عاماً ، ولا يتأتى عنصر المُساءلة إلا بكفالة حق الشعب في الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة ، وحقه في متابعتها من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة .

6 - المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة والمحاسبة والفعالة هي الضمان اللازم لتجسيد مبدأ سيادة القانون . ولا قيام لهذا المبدأ الذي ترتكز عليه الديمقراطية ، إلا إذا احترمت أجهزة الدولة وممثلو السلطة ما يصدر عن المؤسسات القضائية وآليات الرقابة من أحكام وقرارات .

7 - تظل الديمقراطية عرجاء ، دون وجود أهم ركائزها ، المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني ، القادرة على القيام بدورها في متابعة الشؤون العامة ، والتنبيه إلى ما قد يعرورها من أوجه الخلل ، والعمل على تلفيها أو تصحيحها .

8 - من مقومات الديمقراطية توافر البيئة الاقتصادية الملائمة ، الأمر الذي يتطلب تركيز الجهود الإنمائية على إشباع الحاجات الأساسية ، وضمان توافرها للفئات الأقل حظاً ، حتى تتمكن من الاندماج مع غيرها في العملية الديمقراطية ، التي تظل بالنسبة لهؤلاء مجرد شعارات جوفاء ، لا تُسمن ولا تغني من جوع ، في غياب الموارد اللازمة لمطالبات عيشهم اليومي ، فيضربون عنها صفحاً ، ويعزفون عن المشاركة فيها .

9 - ومن مقتضيات الديمقراطية توافر حرية التعبير والرأي ، دون تدخل ، وبلا عائق . وذلك لا يتأتى إلا بتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها ، بأية وسيلة ومن وسائل الإعلام أو الاتصال .

10 - تعزز العملية الديمقراطية بالطابع اللامركزي للحكومة والإدارة ، وهو ما يعتبر أمراً لازماً لتوسيع قاعدة المشاركة العامة .

## د. فتحى عقوب

## الصيرفة الإسلامية .. النشأة والتطور

يعتقد كثيرون أنَّ الصيرفة الإسلامية ظاهرة حديثة برزت مؤخراً ، في حين لم يلاحظ هؤلاء أنَّها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الإسلامي في شقه الاقتصادي ضمن منظومة متكاملة الأسس متفحة المرجعية لدولة حكمت العالم عقوداً بل قرونًا من الزمان . وهناك العديد من الشواهد التاريخية التي تشير وجود بذور النظام المصرفي الإسلامي منذ القرون الأولى ، ومن ذلك ما كان يمارسه بيت مال المسلمين من أنشطة وما كان يقوم به من دور تموي في المجتمع وما يحققه من مقاصد اقتصادية واجتماعية وغيرها ؛ فقد كان بيت المال يتولى رعاية شؤون المسلمين ويؤمن باحتياجاتهم أفراداً كانوا أم جماعات ، وكان من ضمن مهامه وأنشطته الاقتصادية توفير متطلبات التمويل اللازم للمجتمع أحياناً ، ومن أمثلة ذلك ما يذكره الإمام الطبري في تاريخه من أنَّ هندا بنت عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم ، تتجرَّ فيها وتضمينها ، فأقرضها عُمر ذلك المبلغ من بيت المال ، فخرجت في تجارة إلى بلاد كلب ، فاشترت وابتعت ، فلما أتت إلى المدينة شكَّت الوضيعة - أي الخسارة - فقال لها عمر :

« لو كان مالي لتركته ، ولكنه مال المسلمين » .

مع تغيُّر ظروف الحياة وتعدد أنظمتها وتداخل منظوماتها الإدارية والفنية في العصر الحديث في شتى المجالات ، ومع ظهور النقود الورقية وغلبتها على حياة الناس والمجتمعات ، ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات مالية تلبِّي مُتطلبات المجتمع المتطورة في مجال التمويل والإنتاج بخاصة ، وقد شجَّع على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري الذي كانت تعيشه أوروبا بشكل خاص غداة عصر النهضة ، فقد ظهر في البندقية بإيطاليا أول بنك عام 1157م وتبعته أخرى كبنك أمستردام عام 1609م ثم بنك إنجلترا عام 1694م وبنك فرنسا عام 1800م ، وتسارع نموها وبسطت فروعها في بلاد العالم تدريجياً ، ومع هذا النمو المتسارع في أوروبا زاد ممن التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية ، ومنها تحديات الاستعمار المصرفي الربوي في البلاد الإسلامية ، فمنذ إعلان سقوط الخلافة في تركيا سنة 1924م تقسَّى الضعف في الأمة الإسلامية عقائدياً وخلقياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأصبحت تبعاً لدول الاستعمار الغربي التي احتلتها واحدة بعد الأخرى وطبق عليها مفاهيمها ونظمها الربوية بدلاً من مفاهيم ونظم الإسلام ، وبدأ هذا الاستعمار يُسجِّع الملوك والرؤساء والأمراء على الاقتراض بفوائد فائتاً ناشأ الكثير من المشروعات الربوية لاستنزاف أموال المسلمين ، وسار الوضع على هذا المنوال حتى سيطر الاستعمار تماماً على الاقتصاد وأموال البلاد الإسلامية عبر طبقة من المرابين معظمهم من اليهود ، وغرق الملوك والرؤساء في الديون المترسقة في ملذاتهم وشهواتهم ، كما غرق العديد من الناس في الديون التي كانوا يتعاملون بها مع طبقة المرابين .

مع تنامي الأوضاع وإدراك المسلمين لحقيقتها ومدى مخالفتها لشرع الله وأحكام دينه الحنيف ، ظهر مع تنامي الصحوة الإسلامية في منتصف الخمسينيات ما يُعرف بالمصارف الإسلامية ، لكنه برز كمؤسسة مالية إسلامية أول مرة في مصر حين ظهر أول مصرف إسلامي عام 1971 تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي ، أعقبه البنك الإسلامي للتنمية في جدة وبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية وأسساً في العام 1975م ، ثم مصرف فيصل الإسلامي في العام 1977م ، ثم توالت بعد ذلك المصارف من بنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي ثم البنك الإسلامي الأردني ولم يتوقف منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا بل ازداد اتساعاً ليشمل معظم بلاد العالم الإسلامي وغيره . لقد كان الإنجاز الأبرز للمصرفية الإسلامية عبر مسيرتها هو سدّها لثغرة كبيرة لدى جمهور المسلمين ، بل كان هو سبب نشأتها ابتداءً فقد كانت نتيجة إلهام للحياة الطيبة الذين يريدون تجنُّب الربا ويريدون العيشة الكريمة والحياة الطيبة في ظل الحلال ويحبونه ، وهذا هو واقعنا في ليبيا الحديثة بعد تحريرها من قيود الفساد والاستبداد التي رانت عليها عقوداً من الزمان .

اليوم تشهد الأرقام والمؤشرات والتقارير العلمية بمصادقية المصارف الإسلامية وبنجاح أعمال الصيرفة الإسلامية الموافقة للشرعية الإسلامية ، حيث تشهد تطوراً ملحوظاً ويشهد سوقها نمواً مُتسارعاً ، فقد أشار تقرير أصدرته مؤسسة «أي تي كيرني» يوم الأربعاء 27 أكتوبر 2011 إلى أن أصول ودائع المصارف الإسلامية سترتفع إلى تريليون دولار عام 2012 ، مدفوعة بنمو سنوي وسطي يتراوح بين 15-20% ، ويُقدَّر عدد المصارف الإسلامية في العالم بحوالي 450 مصرفاً ، سجلت ارتفاعاً في قاعدة موجوداتها تتجاوز 700 مليار دولار ، وذكر التقرير أن 40% من تلك المصارف الإسلامية يتخذ من الدول العربية وتحديداً دول الخليج مركزاً أساسياً له ، كما لفت التقرير إلى أنَّ الأزمة المالية ألقت الضوء على الحاجة إلى نظام المصارف الإسلامية . وفي هذا السياق أعلن أمين عام اتحاد البورصات العربية خلال افتتاح أعمال المؤتمر السنوي بمدينة بيروت في 25 أكتوبر 2011 ، أن خسائر البورصات العربية مجتمعة خلال الأزمة المالية العالمية وصلت إلى 600 مليار دولار ، فيما بلغت خسائر العالم 40 تريليون دولاراً ؛ فكيف سيكون الوضع لو كانت الدول العربية والإسلامية مجتمعة تعتمد النظام المصرفي الإسلامي ؟ .

لم يقتصر الإقبال على الصيرفة الإسلامية على البلدان العربية والإسلامية وحسب ، بل اتجه كثير من دول الغرب للأخذ بفلسفة الصيرفة الإسلامية ، كفرنسا وبريطانيا وأمريكا ، حيث ذكر السيد ديفيد داود خبير التمويل الإسلامي الدولي في مركز «ديلويت» أن الولايات المتحدة بدأت تهتم بالمصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي ، وبالفعل استدعت مجموعة من المفكرين في هذا المجال ، للاستفادة من قوانينه ومعاييرهِ في تقويم الوضع المالي المتأزم في أميركا بسبب انهيار وضعها الاقتصادي بسبب الأزمة المالية العالمية ؛ حيث إنها أعلنت عن إفلاس أكثر من 130 بنكاً حتى الآن ، وربما يتزايد العدد مستقبلاً . وأوضح أن أنه لا بد من اعتماد مبادرة لتقليص مغايرت المعايير المحاسبية بهدف التوصل إلى التقاء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

إنَّ الصيرفة الإسلامية اليوم وإن كانت قد شَبَّت عن الطوق واجتازت مرحلة التأسيس وثبتت جدواها للقاصي والداني وأنها تجمع إلى التزامها بمقاصد الشريعة وأحكام دين الرحيم الرحمن تحقيق التوازن والاستقرار وجلب مصالح الإنسان ، إلا أنه رغم كل هذا مازالت هذه المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية تعاني من بعض الصعوبات وتواجه العديد من التحديات لعلنا نجعلها في مقالة أخرى قادمة بإذن الله تعالى نتعرف من خلالها على أهم الفروق بين المصارف التقليدية والإسلامية ، مع إبراز أهم التحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص .

